



## قوانين الاحتلال سثستبدل بقوانين السيادة اليهودية

مردخاي كرمانيتسر/ هآرتس

ترجمة: مصطفى إبراهيم

يجب إنشاء منظمة عمالية جديدة تحت رعاية الهستدروت: "منظمة الوزراء - ضحايا سطو التحالف". لن يكون وزير التعليم وحده عضوًا مهمًا في المنظمة. وكذلك وزير الدفاع الذي يعتبر حتى الآن صاحب أهم حقيبة في الحكومة بعد رئيس الوزراء. لا أكثر.

كما تتأثر مسؤولياته باتفاق الائتلاف بين حزب الليكود وحزب الصهيونية الدينية. وفقًا للاتفاقية، فإن الوزير (نيابة عن الصهيونية الدينية) في وزارة الدفاع (الذي سيتم على شرفه تعديل القانون أساس الحكومة، كما لو كانت حقيبة يد) سيتولى المسؤولية الكاملة عن مجالات تشغيل (منسق عمليات الحكومة في المناطق) والإدارة المدنية. وسيتم تنسيق نشاطات الوزير الجديد ورنهًا بموافقة رئيس الحكومة، وما يتبقى لوزير الدفاع سيكون تطهيره. بعد تداعيات تصرفات الوزير الجديد.

كجزء من الخداع الممنهج الذي تمارسه إسرائيل منذ سنوات على المجتمع الدولي فيما يتعلق بما يحدث في الضفة الغربية المحتلة ومصيورها، يتم الآن إزالة قناع آخر. إذا كان من الممكن التظاهر بأن الاعتبار الأمني هو الاعتبار الرئيسي في إدارة الضفة الغربية، كما يقتضي القانون الدولي، فمن الواضح الآن، لأولئك الذين لا يصرون على إغلاق أعينهم، أن الاعتبار الرئيسي هو استيلاء اليهود على الضفة الغربية مع قمع اقدام السكان الفلسطينيين وإزالة امكانية إقامة دولة فلسطينية.

إذا كان من الممكن حتى الآن القول، مع الاعتراف بصعوبة متزايدة، أن سلوك إسرائيل في الضفة يقترن باستشارة قانونية للقائد العسكري ومشورة قانونية للحكومة (نصيحة فضفاضة، تذهب إلى أقصى الحدود لإرضاء الحكومة، ولكنها كان لها حد في النهاية، مثل معارضتها لقانون المستوطنات) - اتفاق الائتلاف وعد بتقديم المشورة القانونية نيابة عن، والموالين للحكم، الذين لن يتدخلوا أبدًا في حكومة لا تصدق أن هذه أراضي محتلة وهي تغلي. سيتم استخدام الجملة لتنقية كل ما يتم تداوله في مركز التدوق، وبقدر ما بقيت ذرة من الشرعية (ولم يتبق سوى القليل جدًا)، فقد تمت إزالتها تمامًا الآن.



## ترجمة خاصة

private translation

سيتم استبدال قوانين الاحتلال بقوانين التفوق اليهودي: ستتم الموافقة على البناء اليهودي غير القانوني، وتبييضه، ورفعته إلى رأس سعادتنا، وسيتم استخدام يد من حديد ضد البناء الفلسطيني غير القانوني، في واقع فلسطيني شرعي. يكاد يكون من المستحيل على الإطلاق البناء. ربما يفترض الموقعون على الاتفاقية أن الفلسطينيين سوف يتلعون كل شيء ويتذمرون مما يحدث لهم. ليس من المؤكد أن هذا الافتراض سيصمد أمام اختبار الواقع.

التظاهر سيستمر. سيكون القائد العسكري هو الذي سيوقع الأوامر التي ستطبق التشريع الإسرائيلي الشخصي على المستوطنين، كما لو كانوا يعيشون في منطقة سيادة الدولة. بعد كل شيء، تعلمنا من وزير التربية والتعليم ساعر وشاشا بيتون أن آريل موجودة في إسرائيل. لكنها ستكون توقيع قائد عسكري هو تحت قدمي الوزير. اليوم، هناك فجوة كبيرة في الوضع القانوني والعملي بين المستوطنين والفلسطينيين، الذين ليس لديهم حقوق مدنية وسياسية والذين يتم انتهاك حقوقهم كبشر والذين يعتبرون سكانًا محميين بموجب القانون الدولي. على. هذه الفجوة ستزداد أكثر.

سيتم تعزيز الدليل المتعلق بعدالة الحظر الوارد في القانون الدولي لقوة الاحتلال على توطين مواطنيها في الأراضي المحتلة. أولئك الذين لم يكن من المفترض أن يكونوا في المنطقة على الإطلاق، سيصبحون أسيادها المطلقين. من الذي يحتاج إلى الضم عندما تخدم السيادة الكاملة؟

مرة أخرى يتضح مدى صواب عالم الاجتماع التونسي اليهودي ألبير مامي في تحليله للعلاقة الاحتلال والمحتل. ووفقًا له، في هذه الديناميكية، فإن طبيعة الأشياء هي أن المنتصر يرى المهزوم أدنى منه، وفي نفس الوقت عدوه.

لقد أبدى المجتمع الدولي استعدادًا كبيرًا للتضليل. أولئك الذين يصرون على إنكار الواقع قد ينجحون في فعل ذلك حتى الآن. شيء واحد يصعب الشك فيه: من وجهة نظر محاكم القانون الدولي - محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية - يشكل اتفاق التحالف هذا ضررًا خطيرًا لإسرائيل. وكلما أضرت الحكومة الجديدة باستقلال القضاء، كلما قضت حقيقة أن المراجعة القضائية (وهي أيضًا ضعيفة جدًا) قد طغت على السيطرة على المناطق، من حيث القانون الدولي والرأي العام الدولي.



## ترجمة خاصة

private translation

نقترح علينا الاسترخاء وتجنب التوقعات المظلمة. المهدئ هو بنيامين نتنياهو الذي من المفترض أن يمسك حافة عباءة الوزير ويقيده. صعب الإقناع. نتنياهو، الذي يحتاج إلى الصهيونية الدينية من أجل خلاصه الشخصي ولم يلتقي بعد بشركاء ملتزمين حقاً (وليس مثله) بعودهم لناخبيهم وأيديولوجيتهم المتعصبة - أنه أسير وليس صاحب البيت. ولا تنطبق عليه اتفاقية جنيف.

### تعقيب المترجم:

يتناول الكاتب مدى الضرر الذي قد يلحق في دولة الاحتلال من خلال الاتفاق الموقع بين الليكود بقيادة نتنياهو وبين زعيم حزب الصهيونية الدينية سموترتش الذي سيتولى منصب وزير في وزارة (الدفاع) الأمن الإسرائيلية واقتطاع جزء من مسؤولياتها ومنحه السيطرة على الإدارة المدنية ومنسق أعمال حكومة الاحتلال في الضفة الغربية والمسؤولة عن شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني أن كل ما يتعلق باتخاذ القرارات هو لدى بن غفير وسموترتش، وكذلك عن المستوطنين والاستيطان ورخص المستوطنات والبناء الاستيطاني وهي من اختصاص وزارة الامن.

وعلى رغم تنديد عدد من المسؤولين الأمنيين بخطورة ذلك على دولة الاحتلال دولياً، إلا أن نتنياهو لم يصغي لذلك، فهو يدرك حتى أن تحذير ما يسمى المجتمع الدولي لن يقف عائقاً، بل أن المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا يعيشان حال من النفاق والتضليل، والإصرار على إنكار الواقع وتعزيز وتعميق الاستيطان سواء كان لبيد وغانتس او بن غفير سموترتش.

فالهدف واحد وواضح وإن اختلفت الأحزاب وقياداتها، فما يعنيهم الاعتبارات الأمنية والاستيطان وكيف يتم الاستيلاء على الأرض وإنكار حقوق الفلسطينيين وهناك اجماع صهيوني على ذلك. حتى لو ذهب الفلسطينيون الى محمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية. الأهم هو تبيض صورة دولة الاحتلال أمام العالم المنافق، واستمرار استيلاء اليهود والفوقية التي يمارسونها وارتكاب الجرائم وقمع الفلسطينيين والقضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية.